A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/92/Add.4
18 May 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الأعمال

تقرير عن الاجتماعات والانشطة الاخرى

مذكرة من الامانة

اضافة

مساهمة من اللجنة الوطنية لحقوق الانسان (المكسيك)

١ - يسترعى نظر اللجنة التحضيرية إلى الوثيقة المرفقة التي أعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان (المكسيك) ، وعنوانها "قرابة ثلاث سنوات من التجربة" .

٢ - وقد أعدت الوثيقة كورقة معلومات أساسية لاجتماع ممثلي المؤسسات والمنظمات الوطنية الداعية إلى التسامح والانسجام العرقي والمناهضة للعنصرية والتمييز العنصري (سدني ، استراليا ، ١٩ - ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣) الذي نظمه مركز حقوق الانسان تحت رعاية الأمم المتحدة ، بالتعاون مع اللجنة الاسترالية لحقوق الانسان وتكافؤ الفرص .

موجز

١ ـ السوابق التاريخية التي أفضت إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الانسان . ٢ ـ اضطلاع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدور أمين المظالم . ٣ ـ تغيير الاطار القانوني للجنة الوطنية لحقوق الانسان . ٤ ـ بنية اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ووظائفها . ٥ ـ انجازات اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والتحديات التي تواجهها .

١ ـ السوابق التي أفضت إلى انشاء اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

لقد كان جلياً ، منذ بداية الادارة الحالية ، أنه يتوجب على المكسيك أن تحرز تقدما في مجال توسيع وتحسين صكوكها القانونية من أجل إعلاء شأن حقوق الانسان وحمايتها .

وقد تمثل الرد الفوري للحكومة في انشاء المديرية العامة لحقوق الانسان التابعة لوزارة الداخلية . وأسندت إلى هذا المكتب الجديد وظيفة النظر في شكاوى المواطنين حول انتهاكات حقوق الانسان وتوفير الضمانات والحقوق الأساسية لهم . فكانت المديرية آخر هيئة سبقت انشاء اللجنة الوطنية لحقوق الانسان .

وقبل ذلك ، بُذلت على المستويين المحلي والبلدي جهود مماثلة في بعض أنحاء البلاد ، وإن كانت بوجه عام جهودا ضيقة النطاق ليست لها آثار بعيدة المدى على الحياة المكسيكية . وكان هذا شأن مديرية الدفاع عن حقوق الانسان في نويفو ليون (١٩٧٩) ، ومكتب النائب العام لدائرة بلدية كوليما (١٩٨٣) ، ومكتب النائب العام للدفاع عن الهنود في اواكساكا (١٩٨٦) ونظيره المنشأ في ولاية غيريرو (١٩٨٧) .

وكان إنشاء مكتب الدفاع عن حقوق الجامعة في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (١٩٨٥) ومكتب النائب العام لحماية المواطنين في أغواسكالييتس (١٩٨٨) أكثر فعالية بكثير ، وكان لهاتين المؤسستين ، فوق ذلك ، فضل كبير في فتح الطريق أمام ظهور أمين المظالم خارج الدوائر الأكاديمية الصرفة .

وعلى الرغم من هذه الجهود ، لم يتحقق في البلاد تحسن جوهري فيما يتعلق بزيادة ضمان احترام الحقوق الأساسية . وأخذت هذه المشكلة تتزايد حدة بسبب التجاوزات التي ارتكبت في اطار مكافحة الاتجار بالمخدرات ، فقامت صيحة عالية تطالب الدولة باتخاذ اجراءات سريعة وحازمة لوضع حد لهذا الوضع ولعكس هذا الاتجاه المهلك .

وانطلاقا من الرغبة في تطبيق مبادئ الاحترام الكامل للضمانات الأساسية ، ومن قرار شن هجوم مفتوح ومباشر ضد الافلات من العقاب والاعتراف بوجوب عدم استعلاء أحد على القانون ، ومن تسليم الدولة صراحة بوجود مشاكل في إعمال حقوق الانسان على النحو المناسب ، أصدر الرئيس ، في الخامس من حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، مرسوما بانشاء "اللجنة الوطنية لحقوق الانسان" .

وجاء في اختصاصات اللجنة الوطنية أنها وكالة لا مركزية تابعة لوزارة الداخلية ومسؤولة عن اقتراح السياسة الوطنية فيما يتعلق باحترام ونصرة حقوق الانسان ، والاشراف على تنفيذ هذه السياسة . ولتمكينها من أداء مهمتها ، أذن لها بانشاء آليات وقائية لحماية حقوق الانسان للمكسيكيين والأجانب الموجودين داخل الأراضي المكسيكية (بالتنسيق مع وزارة الخارجية فيما يتعلق بهؤلاء الأخيرين) ، وللسهر على هذه الحقوق وتنسيق الجهود اللازمة لضمانها . وأذن للجنة الوطنية لحقوق الانسان على الأخص ، "بوضع وتنفيذ برامج للنظر في الشكاوى المقدمة من الجمهور بخصوص حقوق الانسان ومتابعتها" .

ويرأس اللجنة الوطنية رئيس يعينه رئيس الجمهورية ويساعده مجلس مؤلف من أشخاص من المجتمع المدني رفيعي المكانة ومعروفين تماما في نطاق عملهم وقادرين على اقتراح تعليمات ومبادئ توجيهية فيما يتعلق بعمل المؤسسة .

وبدأت اللجنة الوطنية تعمل وفقا لهذا النظام القانوني . ولم تكن أنشطتها في البداية بسيطة على الاطلاق ، شانها شأن كل مؤسسة حديثة العهد . وبدأ يوجه اليها الانتقاد: فكان البعض يرى أن اتصاف اللجنة بطابع لا مركزي لا يعطيها الاستقلال اللازم للوفاء بمسؤوليتها حق الوفاء ، وكان آخرون يرون أن المهمة الوحيدة للوكالة هي تلميع صورة المكسيك في الخارج ، بينما كان البعض الآخر يرون أنها ليست سوى زي زائل لن يدوم طويلا .

غير أن مكانة الشخص الذي عين رئيسا للجنة الوطنية واستقلاله قد شجعا شرائح واسعة من المجتمع المدني على تقديم دعمها الكامل للمؤسسة وعلى منحها الثقة بسخاء في تصويت يمكن سحبه أو تصويبه أو التصديق عليه إذا ما سوغت الوقائع ذلك .

وأمام هذه الصورة التي تكتنفها جوانب عدم اليقين والتساؤلات والشكوك والتوقعات ، بدأت اللجنة الوطنية ، استنادا إلى عملها اليومي وما أسفر عنه من نتائج ، بايجاد مكان لنفسها داخل الدوائر القانونية للدولة .

٣ - اضطلاع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدور أمين المظالم

كانت أكثر المهام الحاحا والتي يتوجب على اللجنة الوطنية أن تدبري لها في الحال ، تتمثل في البدء بتلقي شكاوى المواطنين بخصوص انتهاكات حقوق الانسان وتحويل التدابير العامة الواردة في مرسومها التأسيسي إلى صك قانوني أكمل وأكثر دقة .

وعند ذلك ، بدأ الناس يتحدثون أكثر فأكثر عن انشاء أمين مظالم ، وهو مؤسسة لم تكن معروفة تقريبا لا لعامة الشعب في المكسيك فحسب ، بل أيضا للغالبية العظمى من السلطات والموظفين العموميين . وأطلع الجمهور العريض على منشأ هذه المؤسسة وعلى طبيعتها ووظائفها . وفي مجهود كبير لنشر المعلومات ، جرى تحليل أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين هذه المؤسسة السويدية واللجنة الوطنية لحقوق الانسان ، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع المكسيكي .

وبدأ الجمهور العريض يقتنع شيئا فشيئا بأن النسخة المكسيكية لأمين المظالم لن تفسد النظام القانوني للبلاد ولن تحل محل أية وكالة أو وظيفة أخرى ولن يكون هناك ازدواج بينها وبين الوكالات أو التدابير أو الاجراءات .

وبدأت التوصيات الأولى للجنة الوطنية لحقوق الانسان تنفذ إلى المجتمع المدني بفضل نشرها في وسائل الاعلام ، بين وسائل أخرى . وأصدرت اللجنة الوطنية في غضون وقت قصير توصيات حول بعض الأحداث التي أثارت استنكارا شديدا لدى الرأي العام ، وطالبت باتخاذ اجراءات جزائية وادارية ضد أولئك المسؤولين عن انتهاك حقوق الانسان .

ولتوصيات اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أثر على البلد من نواح مختلفة: فإذا كانت سلطات اتحادية ومحلية كثيرة ، لم تألف هذا النوع من التوصيات العامة ، لا تعارض بالضرورة الأعمال التي تقوم بها اللجنة ، فإنها تقوم على الأقل بإبداء استغرابها وتشككها . وتبدي بعض هذه السلطات مقاومة أيضا . ومن ناحية أخرى ، هناك أدلة كافية على أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ، بوصفها وكالة شبه مستقلة ، لا تخضع إلا لتبعية إدارية ، أما من حيث بعدها التقني والوظيفي ، فإن الحقيقة الوحيدة هي تلك التي تنبع من الأدلة المؤكدة في ملفاتها .

وبعد جلسات عمل مكثفة عقدها مجلس اللجنة ، أُقرت القواعد واللوائح الداخلية ونشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في الأول من آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بعد شروع اللجنة في عملها بأقل من شهرين .

وتنص القواعد واللوائح الداخلية على أن اللجنة الوطنية تعمل كأمين مظالم وتسند اليها بوضوح صلاحية استلام الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان ، والتحقيق فيها ، وتقديم توصيات من أجل إنصاف الضحايا ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات .

وقد أوكلت اليها صلاحية التدخل في الحالات التالية:

(أ) الانتهاكات والاجراءات غير القانونية والجرائم التي تقوم بها السلطات الادارية أو الموظفون العموميون والتي تلحق الأذى بشخص أو بمجموعة من الأشخاص ؛

(ب) الانتهاكات والاجراءات غير القانونية والجرائم التي يقوم بها الموظفون الاجتماعيون والتي يفلت مرتكبوها من العقاب بسبب ممانعة أو تسامح من جانب احدى السلطات الادارية أو أحد الموظفين العموميين ؛

(ج) في الحالات المشار اليها أعلاه ، بسبب اهمال منسوب إلى سلطة ما أو موظف عمومي ما .

أما الشكاوى بشأن المسائل ذات الطابع المتعلق بالولاية القضائية أو الطابع الانتخابي أو طابع العمل ، والتي يعالجها أمين المظالم ، فإنها لا تدخل في نطاق اختصاص اللجنة .

وقد كيّف الاجراء المحدد في القواعد واللوائح الداخلية لمعالجة الشكاوى مع الاجراءات التي تحكم عمل أمين المظالم: سهولة وصول مقدمي الشكاوى الى اللجنة ، وعدم وجود رسميات وشكليات ، والتزام السلطات بتقديم التقارير ، والاسراع في تقديم البراهين ، والاستقلال في البحث عن الأدلة ، وتقديم توصيات عامة أو حلول بشأن الشكاوى بواسطة آلية التسوية الودية أو التوفيق أو الوساطة . ولا تقتصر أعمال اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على عرض الشكاوى وإنما تتمتع اللجنة أيضا بصلاحية التدخل رسميا . وبالنظر الى عدم وجود مؤسسة للمساعدة القانونية في البلاد ، تؤكد القواعد واللوائح الداخلية على مسؤولية اللجنة في توفير المشورة القانونية لمقدمي الشكاوى ، حتى ولو كانت المشاكل المطروحة لا تمت بصلة الى انتهاكات حقوق الانسان .

وقد نص المرسوم الذي أنشأ اللجنة والقواعد واللوائح الداخلية على وجوب أن يقوم رئيس اللجنة بابلاغ رئيس الجمهورية كل ستة أشهر بما تم اتخاذه من اجراءات لحماية حقوق الانسان ، وبما قدم من توصيات ، وبمدى الامتثال لهذه التوصيات . وقد أشار التقرير في نهاية الفصل الأول من العام ، أي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الى أنه تم استلام ٣٤٣ ١ شكوى ، وتقديم ٣٣ توصية ، وارسال خمس وثائق بعدم المسؤولية

الى السلطات التي أدعي في الأصل بأنها مسؤولة عن هذه الانتهاكات ، وإغلاق ٣٩٧ ملفا لأسباب مختلفة .

وقد كانت مسؤوليات اللجنة الوطنية ، منذ لحظة انشائها ، أوسع بكثير من وضع برنامج للشكاوى ؛ فنشاطها يشمل أيضا مجالات نشر المعلومات ، والدعاية ، والتدريب ، كما وجهت اللجنة اهتماما خاصا في الآونة الأخيرة الى مسائل السجون ، والبحث عن الأشخاص الذين يدعى أنهم قد اختفوا في الحالات التي قد يفترض فيها أن احدى السلطات أو أحد الموظفين العموميين كان مسؤولا عن اختفائهم ، وتحديد مكان هؤلاء ؛ والمسائل المتصلة بالمكسيكيين من سكان البلد الأصليين ، والعلاقات الدولية ، والدراسات التشريعية وغيرها من المجالات الكثيرة .

٣ - تغيير الاطار القانوني للجنة الوطنية لحقوق الانسان

دلت التجربة على أن انشاء اللجنة الوطنية بالشكل الذي أنشئت به - أي بسرعة ولكن بتصميم - كان أفضل من الاجراء الذي دعي اليه في الأصل وهو تعديل الدستور ثم وضع قانون عضوي أو لائحة مستمدة منه . فعلاوة على أن اللجنة كانت ستحتاج الى وقت أطول بكثير لتبدأ عملها ، فإن اقرارها من جانب هيئة مراجعة الدستور ثم من جانب الكونغرس الاتحادي كان سيكون أصعب بكثير بالنظر الى ندرة المعلومات والخبرات المتوفرة لدى المكسيك عن موضوع أمين المظالم .

وبطبيعة الحال ، كان هناك اعتراف كامل ، داخل اللجنة نفسها ، بالضعف النسبي لاطار اللجنة القانوني - وهو ضعف يعزى الى الظروف التي أنشئت فيها - وأعرب منذ وقت مبكر جدا عن الرغبة في أن يعترف الدستور العام للجمهورية بوجود المؤسسة .

وبعد أن كسبت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ثقة شرائح واسعة من المجتمع من خلال البرهان الواضح على استقلالها الحقيقي وعدم تبعيتها ومن خلال الشهادة بفائدتها وانسجامها مع النظام القانوني المكسيكي ، وبعد أن تراكمت لديها الخبرات خلال أكثر من عام من العمل المكثف والدؤوب ، أرسل رئيس الجمهورية الى سلطة مراجعة الدستور اقتراحاً بجعل اللجنة جزءاً من الدستور .

وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، نشرت الجريدة الرسمية للاتحاد الاضافة الى المادة ١٠٢ من الفرع باء من الدستور . وإن كون جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الكونغرس الاتحادي قد صوتت لصالح هذا الاصلاح الذي أدخل على الدستور ، وهو أمر غير معتاد ، يدل بوضوح على أن الطريق الذي اختير كان الطريق الصحيح .

والمبادىء أو العناصر الأساسية لهذا الاجراء الدستوري الجديد هي التالية:

(أ) ان نظام حماية حقوق الانسان المبين في المادة ١٠٢ من الفرع باء لا يحل محل أي من النظم الأخرى المنصوص عليها في الدستور العام للجمهورية أو يلغيه ، بل على العكس من ذلك يثري هذه النظم ويكملها بضمانة جديدة ومختلفة للقضاء الدستوري المكسيكي ، وعلى وجه التحديد ضمن مجال الولاية الدستورية للحرية ، كما سماها مورو كاباليتي .

(ب) ان النص الذي أضيف الى الدستور يحترم الهيكل الاتحادي للدولة ، ويضع مخططا اتحاديا بكل معنى الكلمة لحماية حقوق الانسان عن طريق أمين للمظالم .

وهكذا سيكون لكل من ولايات الاتحاد المختلفة وكالة لحماية حقوق الانسان تتمتع بالخصائص المبينة في الدستور وتتولى معالجة انتهاكات حقوق الانسان التي يدعى أنها ارتكبت من جانب السلطات أو الموظفين العموميين .

وتتسلم الوكالة الوطنية لحماية حقوق الانسان (اللجنة الوطنية لحقوق الانسان) ، في المقام الأول والوحيد ، انتهاكات الحقوق الأساسية التي يدعى أنها ارتكبت من جانب السلطات أو الموظفين العموميين في الاتحاد .

(ج) تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان كجهاز اشراف لمعالجة الاحتجاجات المقدمة فيما يتصل بتوصيات أو اتفاقات أو تقصير وكالات حماية حقوق الانسان التابعة للولايات . وهذا يعني أن للهيئة الوطنية صلاحية ، في المقام الأول ، للنظر في الانتهاكات التي ترتكب من جانب السلطات أو الموظفين العموميين في الاتحاد ، وفي المقام الثاني ، في الحالات المتعلقة بالسلطات أو الموظفين العموميين التابعين للولايات أو للبلديات ، حيثما يقدم احتجاج بمقتضى الأحكام المبينة في قانونها العضوي . وهذا النظام مستمد بوضوح من التجربة القانونية الخاصة بالمكسيك .

(د) تكون التوصيات التي تقدمها وكالات حماية حقوق الانسان ، على المستوى الوطني ومستوى الولاية ، توصيات مستقلة أي أنها تأتي نتيجة لاستقلال الوكالة ، فلا يجوز لها ، بغية التوصل الى استنتاجات ، الا الاستناد الى قوة الأدلة والاقتناع النابع من البرهان . والتوصيات ذات طابع غير ملزم ، ويعني ذلك أنه لا توجد امكانية لتطبيقها أو إنفاذها الا إذا رغبت السلطة أو رغب الموظف العمومي المقدمة ضدهما تطبيقها .

(هـ) هناك ثلاثة مواضيع تقع خارج نطاق اختصاص وكالات حماية حقوق الانسان وهي: المسائل الانتخابية ، والمسائل المتصلة بالعمل ، ومسائل الولاية القضائية .

(و) لا يجوز للجنة الوطنية لحقوق الانسان أن تتلقى شكاوى بشأن انتهاكات مرتكبة من جانب سلطات أو موظفين عموميين ينتمون الى السلطة القضائية الاتحادية . ولهذا الاستثناء طابع شامل أي أن اللجنة لا يمكن مطلقا أن تعالج المسائل المتعلقة

حصرا بالولاية القضائية ولكنها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ لا تستطيع ذلك أيضا إذا كانت الانتهاكات ذات طابع اداري .

وهذا الاستثناء ، الذي ناقشته باسهاب سلطة مراجعة الدستور ، ينبع من الطابع الخاص للسلطة القضائية الاتحادية التي تعتبر ، بالاضافة الى وظائفها المتعلقة نموذجيا بالولاية القضائية ، السلطة الأخيرة لتفسير الدستور .

وبعد أن أقر الاصلاح الدستوري ، شرعت السلطة التنفيذية الاتحادية على الفور في تقديم مشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الانسان . وأخيرا ، نشر القانون في الجريدة الرسمية للاتحاد في التاسع والعشرين من حزيران/يونيه عام ١٩٩٢ .

وبقيت هناك خطوة واحدة فقط لاستكمال تجديد الاطار القانوني للجنة الوطنية لحقوق الانسان ، وهذه الخطوة هي اقرار المجلس لقواعدها ولوائحها الداخلية . وقد تم ذلك ، ونشرت القواعد واللوائح الداخلية للجنة الوطنية لحقوق الانسان في الجريدة الرسمية للاتحاد في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٤ - بنية اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وعملها

بالاضافة الى أهمية توفير أساس دستوري وسند تشريعي للجنة الوطنية لحقوق الانسان ، وما يعنيه ذلك من توفير قوة دفع دائمة لها ، أدى التشريع الجديد إلى تدعيم هذه اللجنة بوصفها أمين مظالم ووفر لها المزيد من الأدوات اللازمة للارتقاء بهذه المسؤولية .

وباختصار ، يمكن ايجاز التقدم المحرز على النحو التالي:

(أ) لم تعد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكالة لامركزية وإنما أصبحت وكالة مستقلة وبالتالي أصبحت لها هويتها القانونية وملكيتها الخاصة بها .

(ب) يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس اللجنة الوطنية ، رهنا بموافقة مجلس الشيوخ ، أو رهنا بموافقة اللجنة الدائمة للكونغرس خلال العطلات البرلمانية . وتكون مدة خدمة رئيس اللجنة أربع سنوات ، ولا يجوز بعدها تعيينه لأكثر من أجل واحد .

(ج) يعين أعضاء مجلس اللجنة بنفس الطريقة التي يعين بها رئيسهم .

(د) يتمتع رئيس اللجنة والزائرون العامون بالحصانة فيما يتصل بالأعمال التي يقومون بها أثناء ممارسة وظائفهم .

(هـ) يعد الإجراء المتبع في معالجة الشكاوى ، بشكل عام ، محصلة تجربة الثلاث سنوات التي مضت تقريبا على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان .

(و) يجوز للجنة الوطنية ، عن طريق رئيسها وبعد التشاور مسبقا مع المجلس ، أن ترفض اختصاصها في حالة بعينها إذا رأت ذلك ضروريا للحفاظ على استقلال المؤسسة وسلطتها الأدبية .

(ز) يتمتع الزائرون العاملون بسلطة المطالبة في أي وقت باتخاذ تدابير احترازية أو وقائية لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان التي لا يمكن التعويض عنها .

(ح) يتمتع رئيس اللجنة والزائرون العاملون والزائرون المساعدون بسلطة الكاتب العدل العامة .

(ط) على رئيس اللجنة إرسال تقرير سنوي إلى كونغرس الاتحاد وإلى الرئيس عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المعنية . ويجب نشر هذا التقرير على نطاق واسع . ولا يجوز لأية سلطة أو أي موظف عمومي أن يعطي اللجنة الوطنية تعليمات بشأن هذا التقرير .

وفيما يتعلق ببنية اللجنة الوطنية ، يأخذ القانون الساري حاليا بالنقاط الجيدة للمرسوم الأصلي الذي أنشأ اللجنة وقواعدها ولوائحها الداخلية . وعليه ، فقد استكمل الجهاز الإداري البحت بما يلي:

(أ) زائرين عامين يصل عددهم إلى خمسة ، وهم مسؤولون أساسا عن استلام وقبول الشكاوى ، واستخدام آليات التوفيق لإيجاد حلول فورية ، وإجراء التحقيقات والدراسات التي تستدعيها كل شكوى ، وإعداد مشاريع توصيات أو وثائق بعدم المسؤولية .

(ب) أمين تنفيذي مسؤول عن العلاقات مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الوطنية والدولية وعن إجراء الدراسات حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وإعداد مشاريع القرارات واللوائح ، والتعاون في إعداد التقرير السنوي والتقارير الخاصة حسب الاقتضاء ، والإشراف على جمع الوثائق .

(ج) أمين فني للمجلس ، وتتركز مسؤوليته على مساعدة الهيئة الجماعية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان .

٥ - <u>إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها</u>

لا ريب في أن اللجنة الوطنية أحرزت تقدما ملحوظا خلال سنوات عملها هذه التي تقارب الثلاث ، وإن كان لا يزال يتعين عليها القيام بالشيء الكثير إذا كانت تريد أن تصل إلى مستويات إقامة العدل التي يتطلبها المجتمع المكسيكي .

وأصبحت حقوق الإنسان الآن بلا شك ، موضوع مناقشة أوسع وأكثر انفتاحا واستنارة من جانب الجماهير . وقد أظهر كل من الأفراد والمجموعات رغبة مطلقة في إبداء مشاعر الاستنكار ، حتى ولو عادت عليهم بالأذى . وبدأت السلطات تغير شيئا فشيئا من طريقة

حديثها عن هذا الموضوع ، فبدلا من أن تنكر على الدوام إمكانية وحقيقة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ، أصبحت تسلّم الآن بوجود تجاوزات وأصبحت أيضا تبدي رغبة في تقويم هذا الوضع ومعالجته .

ولعل موضوعية الأرقام أكثر دلالة من الكلمات على ما أنجزته اللجنة حتى الآن:

(أ) بلغ مجموع عدد الشكاوى التي سجلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال سنوات عملها التي تقارب الثلاث ، ٧٥٧ ١٧ شكوى ، أنهي منها ٦٠٢ ١٣ ، وكانت نسبة إيجاد حلول ٧٦,٦٠ في المائة . ويأتي كل يوم المزيد من الناس لطلب مساعدة من اللجنة . وتلقت اللجنة ، في الأشهر الستة الأخيرة ، ٥٣٢ ٢ شكوى وسطيا في اليوم ، بما في ذلك أيام السبت والأحد . وتلقت اللجنة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ وحده عددا من الشكاوى يفوق العدد الذي تلقته في الأشهر الستة الأولى من وجودها .

ولحسن الحظ ، لا تتناول جميع هذه الشكاوى انتهاكات لحقوق الإنسان . فـ ٥٠ في المائة تقريبا تتناول وقائع لا يمكن تصنيفها بهذه الصفة . وفي هذه الحالات ، تقوم اللجنة بتقديم مساعدة قانونية .

إن تزايد عدد الشكاوى لا يعني أن هناك المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وإنما يعني أن المجتمع يثق ثقة أكبر بالعمل الذي تقوم به المؤسسة .

(ب) قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، خلال سنوات عملها التي تقارب الثلاث ، ٤٨٢ توصية و ١٩٦ وثيقة بعدم المسؤولية . ومن أصل التوصيات الـ ٤٨٢ المقدمة ، تم قبول ١٧٤ توصية والامتثال لها كليا ، وقبول ٢٦٤ توصية أخرى والامتثال لها جزئيا ، وهناك ١٩ توصية قيد المناقشة ، و١١ توصية لم تقبل ، وتوصية واحدة قبلت إلا أنها تلقت ردا غير مرض ، وقبلت ٨ من هذه التوصيات مع المطالبة بتقديم أدلة ، وقبلت ١٥ منها دون المطالبة بتقديم أدلة .

وتتناول التوصيات الـ ٤٨٢ طائفة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان: فـ ١٢٩ منها تتناول انتهاكات تتعلق بالسجون ، و٧٣ منها تتناول جوانب قصور في إعداد عملية التحقق التمهيدية ، و ٥٦ منها تتناول عمليات اعتقال أو احتجاز غير مشروعة ، و ٣٦ منها تتناول التعذيب ، و ١٥ منها تتناول مهاجمة الصحفيين ، و ٤١ منها تتناول عدم تنفيذ أوامر الاعتقال ، و ١١ منها تتناول أشخاصا ادعي أنهم اختفوا ، و ٦ منها تتناول مسائل ذات طابع ايكولوجي ، و ٩ منها تتناول إجراءات إدارية غير قانونية ، وقد اقتصرنا على أهم التوصيات .

وكانت السلطات المعنية بالعدد الأكبر من التوصيات هي: النائب العام للجمهورية ، والنائب العام للعدل في المقاطعة الاتحادية ، وحاكم ولاية مكسيكو ، وحاكم ولاية فيراكروز ، وحاكم ولاية تاموليباس .

(ج) تمكنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، من خلال التسوية الودية والوساطة ، من إقفال ١٠٩ ١ شكاوى ، بالإضافة إلى ٩٢٦ شكوى تجري معالجتها حاليا . وهذه الآلية ، التي لا تتطلب توصية ، تجعل من الممكن إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة المسؤولين عنها إما قانونيا أو إداريا .

(د) تم ، بفضل تدخل اللجنة الوطنية ، شن حملة مباشرة على الإفلات من العقاب: ففرضت عقوبات على ٧٢٣ من الموظفين العموميين التابعين للاتحاد أو للولايات أو للبلديات . وتتراوح العقوبات المفروضة بين الملاحقة الجزائية والتأنيب العام .

- - - - -